الصين ستقدم منحة لليمن بقيمة ٣٠ مليون دولار

■ ،،صنعاء/سبأ

تشارك الجمهورية اليمنية في فعاليات المعرض الصيني التجاري العربي الذي يفتتح اليوم الاثنين بمدينة نيوشتان الصينية بمشاركة عدد من الدول العربية.

وأوضح وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) لدى مغادرته صنعاء أمس أنه سيوقع خلال الزيارة على اتفاقيتي تعاون بين اليمن والصين لتقديم منحة صينية تبلغ ٣٠مليون دولار، لافتا إلى أن المنحة مخصصة لجهود إعادة الإعمار في اليمن.

وأشار إلى انه سيبحث مع عدد من المسئولين الصينيين التعاون الثنائي بين البلدين في مجال النفط والتعدين والاستثمارات السياحية والتبادل التجاري.

مباحثات يمنية مغربية لمكافحة غسيل الأموال

■ ،،صنعاء/سبأ

عاد إلى صنعاء أمس مدير عام البنك اليمني للإنشاء والتعمير عضو اللجنة الوطنية العليا لمكافحة غسيل الأموال عبدالناصر نعمان الحاج بعد زيارة رسمية للمملكة المغربية استغرقت عدة أيام.

وأوضح مدير عام البنك لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أنه تعرف خلال الزيارة على نشاط وحده معالجة المعلومات المالية والأنظمة الداخلية في المملكة، وأجرى مباحثات لتعزيز التعاون بين الجانبين وتبادل المعلومات في مجال مكافحة غسيل الأموال وبما يخدم مصلحة البلدين.

وأشار إلى أنه شارك على هامش الزيارة في اجتماع الشركة اليمنية الكويتية للتنمية العقارية الذي ناقش المشروعات الاستثمارية المستقبلية للشركة في اليمن، مبينا أن البنك اليمني للإنشاء والتعمير يمتلك نسبة ٤٠٪ من الشركة.

تفريغ بضائع متنوعة في موانئ عدن

■ ،،عدن/سبأ

أفرغت الليبيرية "ارنيشال فيدرتسن" البالغ طولها ٢٢٢ متراً في ميناء الحاويات بعدن أمس ٤١٧ حاوية من مختلف الأحجام تحتوي على بضائع متنوعة للاستهلاك المحلي شملت مواد غذائية ومعدات فنية خاصة بالمشاريع الجاري تنفيذها حاليا في مدينة عدن.

وأوضحت إحصائية النشاط الملاحي اليومي لميناء عدن حصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن الناقلة الأمريكية "مير جاز" القادمة من أحد الموانئ المصرية أفرغت ٨ آلاف و٧٠ طناً متريا من مادة الغاز المسال للطبخ المنزلي.

دراسة استشارية توصي بإنتاج أصناف جديدة من البذور المحسنة

■ ،،صنعاء/سبأ

قيم اجتماع عقد أمس بصنعاء برئاسة وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور، إنتاج البذور المحسنة في المؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة وإمكانية تطويرها بما يخدم الإنتاجية الزراعية في اليمن.

واستعرض الاجتماع الذي ضم عددا من الجهات والهيئات والمؤسسات ذات العلاقة بإنتاج البذور المحسنة في اليمن، الدراسة الخاصة بتقييم إنتاج البذور في المؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة وأعدها الاستشاري في منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) الدكتور ناقد خميس المتخصص في تكنولوجيا البذور.

وقدمت الدراسة عددا من التوصيات الكفيلة بتحسين وتطوير إنتاجية البذور في المؤسسة منها دعم أنشطة البحوث الزراعية لإنتاج أصناف جيدة من البذور واستيراد أصناف ذات مواصفات جيدة وملائمة إلى جانب التنسيق والتعاون مع الجهات المختصة لدعم إنتاجية البذور.

وفي الاجتماع أشار وزير الزراعة إلى أهمية الاستفادة من الدراسة ودورها في تقييم إنتاج البذور في المؤسسة العامة لإكثار البذور المحسنة بغية الخروج برؤى واضحة من شأنها تطوير وتحسين إنتاجية المؤسسة من البذور المحسنة ذات الأصناف الجيدة والتي تخدم الإنتاجية الزراعية.

وشدد على ضرورة التزام كافة الجهات والمؤسسات بتطبيق التوصيات التي توصلت إليها الدراسة وذلك من خلال وضع برنامج تنفيذي وتحديد الموازنة اللازمة لذلك ليتم الاستفادة من موازنة العام القادم ٢٠١٣م ودعمها من قبل المانحين.

حضر الاجتماع وكيل وزارة الزراعة والري لقطاع تنمية الإنتاج الزراعي المهندس عبدالملك الثور وعدد من المسئولين.

بحث أوجه التعاون المشترك بين اليمن والسودان في المجال السمكي

■ ،،صنعاء/سبأ

بحث وزير الثروة السمكية المهندس عوض السقطري أمس مع السفير السوداني بصنعاء جهاد عبدالرزاق أوجه التعاون بين اليمن والسودان في مجال الثروة السمكية وسبل تعزيزها وتطويرها .

وفي اللقاء أكد وزير الثروة السمكية ضرورة تفعيل مذكرة التفاهم بين البلدين بما يخدم المصالح المشتركة في مجال القطاع السمكي .. لافتا إلى أهمية إقامة تعاون مشترك في مجال الثروة السمكية والأحياء البحرية . وأشار الى أن وزارة الثروة السمكية مستعدة للتعاون مع السودان في مجال البحوث السمكية وتبادل الخبرات والصيد التقليدي والتجاري والاستثمار المشترك والاستزراع السمكي.

وتطرق الوزيرالسقطري الى قضية الصيادين اليمنيين المحتجزين لدى السلطات السودانية والمتواجدين في سجن سواكن بشرق السودان.

من جانبه أكد السفير السوداني أهمية الدفع بعلاقات التعاون بين البلدين في مجال الثروة السمكية والعمل على تطويرها نحو آفاق أوسع ..مشيدا بالروابط الاخوية المتينة التي تربط بين اليمن والسودان. وأبدى استعداد السودان التعاون مع اليمن في مجال الثروة السمكية .

حضر اللقاء وكيل وزير الثروة السمكية لقطاع التخطيط والمشروعات السمكية عباس الزبيدي ورئيس الاتحاد التعاوني السمكي علي بن شباء.

رشاد الرصاص يبحث تعزيز التعاون مع البنك الدولي

■ ،،واشنطن / سبأ

بحث وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى الدكتور رشاد الرصاص مع قيادات البنك الدولي في واشنطن سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين اليمن والبنك الدولي خاصة في الجانب المتعلق بدور البنك في مرحلة مابعد مؤتمر المانحين .

وخلال لقائه كلا على حدة لوراتاك القائم بأعمال نائب رئيس البنك الدولي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وسانجاي باردهان نائب رئيس معهد البنك الدولي وميرزا حسن المدير التنفيذي في البنك وبونام جوبتا مديرة شؤون برامج اليمن في البنك، عبر الوزير الرصاص عن تقدير حكومة الوفاق الوطني للدور الحيوي الذي يلعبه البنك الدولي في إنجاح مؤتمرات المانحين والاجتماعات الاستشارية ومتابعة تحصيل المخصصات المالية وتنفيذ المشاريع التنموية في اليمن.

وتطرقت اللقاءات إلى دور البنك الدولي في مرحلة ما بعد مؤتمر المانحين ، حيث من المقرر ان يلعب البنك الدولي دوراً مهماً في متابعة ايفاء المانحين بتعهداتهم وتحسين القدرات الاستيعابية للمؤسسات اليمنية.

وركزت المباحثات على تطوير مهام التواصل والتنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وتحسين آلية الحوار بين أعضاء الحكومة وأعضاء مجلسي النواب والشورى بخصوص قضايا الإصلاح المالي والإداري وتنفيذ نصوص المبادرة الخليجية.

كما استعرضت اللقاءات إمكانيات وفرص الاستفادة من تجربة البنك الدولي في الدول الأخرى التي مرت بمراحل انتقالية.

وبحث الجانبان كذلك تطوير الحكومة الإلكترونية اليمنية بغية تعزيز الشفافية ورفع كفاءة الأداء في جانب العلاقات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وكان الوزير الرصاص قد التقى ضمن برنامج زيارته الحالية لواشنطن ليز كامبل المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الديموقراطي الوطني ، وناقش معه سبل تطوير العلاقات بين المعهد واليمن خاصة في تعزيز دور السلطة التشريعية.

تطور القطاع الخاص في اليمن مرهون بتطور الحكومة

■ ،،الثورة/عبدالله الخولاني

دعت دراسة إلى إعادة هيكلة دور الحكومة لتصبح موجها مشرعاً ورقابياً على أداء السوق وأداء القطاع الخاص وتنمية علاقة الشراكة مع القطاع الخاص لتأخذ نهج ومفهوم الشراكة الحقيقية المبنية على الثقة والمسئولية من كلا الطرفين.

وأكدت على أهمية بناء مفهوم لشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص قائمة على تطوير نماذج لعقود الشراكة المنهجية نحو التنمية الاقتصادية والتنمية الرادة لدى القطاع الخاص و تطوير سياسات اقتصادية محفزة لأداء القطاع الخاص وليس سياسات استبعاد القطاع الخاص من الموارد الاقتصادية في المجتمع وزيادة الوعي لدى كل من الحكومة والقطاع الخاص حول الأدوار الجديدة لكليهما وتحديد هذه الأدوار وتوضيحها.

ووفقا للدراسة التي أعدتها الدكتورة نجاة جمعان أستاذ الاقتصاد بجامعة صنعاء فإن تطور القطاع الخاص مرهون بتطور السياسات الحكومية وآلياتها التنفيذية بحسب متطلبات التنمية الاقتصادية، وتهيئة مناخ الأعمال بالشكل الملائم وبما يحقق منافسة حقيقية وعادلة للقطاع الخاص، والقائم على القدرات والإبداع والجودة وليس على الانتماءات السياسية أو القبلية أو المناطقية، والابتعاد عن استغلال السلطة السياسة أو العسكرية للاستحواذ على المشاريع الاستشارية، بل قد يتطلب الأمر الفصل بين دور الدولة والقائمين عليها وبين دور القطاع الخاص والقائمين عليه. وأشارت إلى أن استراتيجية الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص تعتبر مفهوماً طويل الأجل يعمل في إطار نظام متكامل يشمل عدداً من المكونات، كما أن السياسات الاقتصادية المتوازنة التي تخلق بيئة اقتصادية داعمة لعمل القطاع الخاص في إطار الشراكة المستهدفة تمثل الجزء الأساسي لهذه الشراكة، كما أن وجود مؤسسات قطاع عام فاعلة وقوانين وأنظمة ولوائح واضحة لأدوار ومسؤوليات هذه المؤسسات يساهم بشكل كبير في عمل نظام الشراكة، كما أن الموارد البشرية المؤهلة مهنياً وفنياً أيضاً سوف تساعد بشكل فعال في عمل هذا النظام بفاعلية، ويمكن أن تأخذ الشراكة التعاقدية أحد الأشكال التالية ومنها الشراكة على أساس التعاقدية: (عقود الخدمات، عقود الإدارة، عقود الإيجار، عقود البناء والتشغيل والتحويل. والشراكة على أساس معيار المبادرة: (الشراكة بمبادرة من الحكومة، الشراكة بمبادرة من القطاع الخاص، الشراكة بالتعيين كخلق شركات اقتصاد مزدوج ذات مهمات متنوعة وخاصة، الشراكة بنظام الامتياز) ودعت الى وضع القوانين المنظمة لهذه العلاقة وبما يشجع تنفيذ هذه الأدوار.

وشكلت توجهات ومنطلقات برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري أساساً قوياً لإطلاق طاقات النمو للقطاع الخاص، وتوسيع أنشطته الاستثمارية وتنويعها والدخول في مجالات كانت حكراً على الدولة مثل التعليم والصحة والاتصالات وغيرها،ومثلت خطة التنمية الثالثة للتخفيف من الفقر الأداة الملائمة لتحقيق هذا التحول، وتسعى الخطة إلى تقوية جوانب الشراكة مع القطاع الخاص من خلال التركيز على استكمال توفير متطلبات البنية الاستثمارية الملائمة، وتوفير البنية التحتية وتهيئة الأجواء للاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي لتشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار في القطاعات المختلفة.

كما شهدت السنوات القليلة الماضية قيام الحكومة باتخاذ عدد من السياسات والإجراءات العملية اللازمة لخلق شراكة حقيقية بين الحكومة ومؤسسات القطاع الخاص، حيث تم إنشاء مجلس الغذاء من الحكومة وممثلي القطاع الخاص، وإنشاء المؤسسة العامة القابضة للاستثمارات والتنمية العقارية، تتولى إدارة أراضي الدولة المخصصة للاستثمار، وتهدف إلى حل مشكلة الأراضي الخاصة بالاستثمار والمستثمرين. كما تم إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية بهدف ضمان الودائع وتعزيز أركان الاستقرار المالي ومفهوم الشراكة بإنشاء وحدة الشراكة مع القطاع الخاص PPP في وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بهدف تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص وتمكينه من إنشاء إدارة خدمات البنى التحتية الأساسية. كما تم تطوير نظام النافذة الواحدة في وزارة الصناعة والتجارة ليتم من خلالها تقديم كافة المعاملات والخدمات.

اقتصاد السوق الاجتماعي

4-2

لماذا التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي؟ وما هي مزاياه؟

د. يحيى بن يحيى المتوكل
yyalmutawakel@yahoo.com

■ تناولت في المقالة الأولى من هذه السلسلة أبعاد التحديات والصعوبات التي أدت إلى فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي تبنته الحكومات اليمنية المتعاقبة منذ عام ١٩٩٥م في إطار اقتصاد السوق الحر، كما ناقشنا الحاجة إلى إعادة النظر في فلسفة اقتصاد السوق الحر لعجزها عن تحقيق الأهداف التنموية وعدم ملاءمتها للظروف الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، وضرورة التحول إلى منهج آخر خاصة بعد أن ساهم تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في السنين الأخيرة إلى تفجر الانتفاضات الشعبية. ونحاول في هذه المقالة إبراز فلسفة ومنهج اقتصاد السوق الاجتماعي مع بيان أسسه ومرتكزاته سواءً المتعلقة بمسئولية الدولة أو بيئة النشاط الاقتصادي أو المرتكزات الثقافية والإعلامية.

ويميل اقتصاد السوق الاجتماعي إلى الفكر الاقتصادي الكلاسيكي مع بعض التعديلات التي جعلته يصنف كليبرالية جديدة تجمع بين الكلاسيكية الليبرالية وبين العناصر الإدارية والاجتماعية للدولة المتحكمة في الاقتصاد. ولا يركز هذا المنهج على الجوانب الاقتصادية فحسب، وإنما يهتم أيضاً بالحرية والعدالة الاجتماعية، بمعنى حرية شخصية في ظل مسئولية إجتماعية، حيث تعتبر الحرية شرطاً لازماً لتمكين الفرد من تحمل المسؤولية.

وقد عاد اقتصاد السوق الاجتماعي يستقطب اهتماماً متزايداً من الباحثين وأصحاب القرار السياسي والاقتصادي على المستوى الإقليمي والعالمي، بعد أن أدركت الدول أهمية الدور الذي يجب أن تقوم به للموازنة بين الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية. فهذا المنهج الذي يجمع بين دور الدولة الاقتصادي ودور القطاع الخاص لا يهتم بحرية الأسواق فحسب بل الأهم كفاءتها، مع التأكيد على البعد الاجتماعي في السياسات الاقتصادية وأجراءاتها، إذ يقود فشل الدولة في تأدية دورها الاقتصادي والاجتماعي إلى عدم استقرار سياسي، فضلاً عن أن تحقيق التوازن بين الأدوار الاقتصادية والاجتماعية أمر مطلوب وهام لتوفير البيئة اللازمة للتنمية والاستثمار.

فعقب الحرب العالمية الثانية وانقسام العالم إلى معسكرين، أحدهما يتبنى اقتصاد السوق الرأسمالي والآخر يعتمد التخطيط المركزي تسيطر الدولة فيه على الإنتاج وأدواته، لم يبرز خيارٌ آخر، وإن كانت محاولات للجمع بين أفضل التطبيقات في المدرستين ظهرت على استحياء هنا وهناك. ومنذ انهيار الاتحاد السوفياتي في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، فرض النموذج الرأسمالي نفسه على الجميع، رغم اختلاف التوجهات السياسية من بلد إلى آخر. وأصبح النقاش منذ ذلك الوقت، يدور حول المقارنة بين النموذج الأكثر ليبرالية أو النموذج المحافظ. وعاد بروز اقتصاد السوق الاجتماعي كنظام مفتوح ومرن يمكن تعديله وفقاً للظروف في مختلف البلدان. فنظام اقتصاد السوق الاجتماعي لا يمثل نقطة ثابتة على مقياس الأنظمة الاقتصادية، بل هو نطاق يتحرك إلى اليسار أو إلى اليمن وفقاً للاحتياجات والظروف. وتصبح أهم سمة لاقتصاد السوق الاجتماعي أنه نظام واحد يقدم كفاءة اقتصادية، وعدالة اجتماعية، وحماية بيئية.

ويعتبر العامل المشترك والحاسم بين حيثيات الاقتصاد الرأسمالي بشقيه الكلاسيكي الليبرالي والكينيزي وبين اقتصاد السوق الاجتماعي هو دور الدولة، والذي إما أن يكون حيادياً كما نادت به الليبرالية أو تدخلياً وفعالاً كما رات الكينيزية. والمقصود بالحيادية هنا هو حصر انشطة الدولة في إستتاب الأمن وضمان حرية السوق وتشجيع الاستثمار والمنافسة والابتعاد عن ممارسة الأنشطة التجارية والانتاجية، في حين تتولى قوى السوق تصحيح أية إختلالات خاصة ما يتعلق بالبطالة والتضخم. وفي الحالتين، فإن الظروف الاقتصادية من كساد أو نمو تشكل المحدد الرئيسي لدور الدولة الاقتصادي، الأمر الذي يجعل اقتصاد السوق الاجتماعي إجمالاً لا يبتعد كثيراً عن النظرية الرأسمالية الأم.

ويعود الفضل في نجاح الاقتصاديات التي تبنت اقتصاد السوق الاجتماعي في تحقيق الرفاه الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وكذلك قدرتها على امتصاص الصدمات والأزمات الداخلية والخارجية إلى مجموعة المرتكزات والمقومات الفلسفية والقانونية والمؤسسية التي استند عليها بناؤها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، إذ لا بد من ارتكاز اقتصاد السوق الاجتماعي على دولة مؤسسات، وسيادة القانون، ونظام ديمقراطي يضمن توافق سياسي ومجتمعي يحافظ على حقوق ومصالح الفئات الاجتماعية المختلفة تجاه السياسات الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً الاتحادات والنقابات، وأخيراً جدوى وفاعلية المشروعات الاقتصادية. وتعتبر الشراكة الاجتماعية بين النقابات ومؤسسات الأعمال عنصراً أساسياً لتنظيم سوق العمل وتفعيل ديناميكيات الاستثمار وإقامة المشاريع وتوفير معدلات توظيف عالية وكذلك تحقيق العدالة الاجتماعية، والتي تمثل جميعها متطلبات لاقتصاد السوق الاجتماعي وإحدى مزاياه الكبيرة من خلال تحقيق نمو مستدام في إطار سياسات اجتماعية تعيد توزيع الثروة.

وتنقسم المقومات الأساسية الداعمة لاقتصاد السوق الاجتماعي إلى مقومات متعلقة بمسئولية الدولة، وتلك المرتبطة ببيئة النشاط الاقتصادي، وكذلك مقومات الجانب الثقافي والإعلامي. وتتحدد مسئوليات الدولة في جوانب عديدة أولها الجانب التشريعي والقانوني والذي يتمثل في إصدار القوانين والأنظمة. كما تتحمل الدولة في الجانب السياسي والاجتماعي القيام بتعزيز قيم واتجاهات إيجابية في المجتمع أهمها احترام حقوق الإنسان الفردية والاجتماعية، والمشاركة الفردية في صنع القرار السياسي، وتوفير الخدمات الاجتماعية لصيانة التوازن الاجتماعي، وتشجيع المسئولية الذاتية لأفراد المجتمع، بالإضافة إلى التدخل عندما لا تتمكن الممارسات الخاصة أو التكافل والتضامن من معالجة المشاكل والصعوبات التي يواجهها الاقتصاد أو المجتمع. أما في الجانب الاقتصادي فيستدعي اهتمام الدولة بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة في التزام نظام مالي وضريبي كفؤ وفعال يوفر للدولة الموارد الكافية للقيام بواجباتها، وتبني سياسة نقدية ومالية تحقق الاستخدام الأمثل للموارد وتوفر الاستقرار الاقتصادي واستقرار الأسعار وسعر الصرف، وتطبيق نظام للتنظيم والمراقبة في ظل حرية الأسواق والية الثمن، والتصدي للمخالفات وتصحيح التشوهات، وتوفير السلع العامة لاسيما في التعليم والتدريب والصحة والنقل والبنية التحتية، باعتبار الإنفاق الاجتماعي استثماراً في رأس المال البشري ويعزز النمو الاقتصادي، فضلاً عن تشجيع المنافسة وحمايتها وتقديم الحوافز ودعم الابتكار لتطوير النشاط الاقتصادي ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي في هذه الجوانب.

وتستند تلك المسئوليات إلى نظام حكم رشيد يتمثل في سيادة القانون من خلال تطبيق النظام والقانون على كل أفراد المجتمع، وتعزيز استقلالية القضاء. كما يركز النظام على دعم استقلالية البنى المركزية لنقابات العمال وأرباب العمل والاهتمام بدور الغرف التجارية وتأكيد دورها الرقابي، وبالتالي ترجمة ذلك في تفويض وظائف الرقابة على القطاع المصرفي والتركز الاقتصادي إلى منظمات مهنية مستقلة.

أما بيئة النشاط الاقتصادي، فيعتبر تواجد الجهات الفاعلة والمستقلة في النشاط الاقتصادي واستعدادها للمشاركة وتطوير النشاط الاقتصادي وإيجاد الوسائل للتغلب على كافة الخلافات بين شركاء التنمية سمة رئيسة للشراكة الاجتماعية وعاملاً ارتبط بنجاح اقتصاد السوق الاجتماعي. ويمكن تحديد تلك الجهات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة التي تعمل على ملء الفراغ وسد الثغرات في النشاط الاقتصادي الذي لا يتجه إليه القطاع الخاص أو لا يمكنه القيام به، ولاسيما في إصدار القوانين وشروط إطار العمل لاقتصاد السوق الاجتماعي، وتحديد الأولويات في المجالات المختلفة، وتقديم السلع والخدمات العامة عبر المؤسسات العامة المستقلة لضمان التوازن بين الأجور والأسعار، ودعم الابتكار. وفي المقابل، يتجه رجال الأعمال للاستثمار في ظل الأنظمة والقوانين مع إبراز مسئولياتهم في سداد الضرائب والرسوم التي تمول الخدمات الاجتماعية للدولة، والعمل على تحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية، وتشجيع الابتكار ومتابعة كل جديد في الأسواق المحلية والخارجية، وتعزيز المسئولية الاجتماعية للقطاع الخاص والمحافظة على البيئة.

ويظهر دور منظمات المجتمع المدني في جوانب عديدة أهمها المشاركة في المجال والقرار السياسي، والمساهمة في تحسين الرعاية الاجتماعية والاقتصادية على المستوى المحلي، وتوفير المعلومات من أجل تعزيز الشفافية، ودعم محفزات التعلم مدى الحياة، والاهتمام بحماية المستهلك والسلوك الاجتماعي الصديق للبيئة. وفي ذات الإطار، تسعى النقابات العمالية إلى تحقيق العديد من المهام، أهمها توفير ظروف مقبولة اجتماعياً في سوق العمل، والتفاوض حول الأجور مع جمعيات أرباب العمل مع احترام ظروف السوق والمصالح الأساسية للشركات، ودعم اللجان العمالية في الشركات.

أما المراكز والمؤسسات العلمية والبحثية فتعمل على دراسة كفاءة اقتصاد السوق الاجتماعي من حيث الديناميكية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحماية البيئية، وتقييم فعالية مختلف أدواته، وكذلك رصد التطورات داخل البلاد وخارجها وتقييم تأثيرها على اقتصاد السوق الاجتماعي مثل العولمة والتغيرات الديموغرافية والثقافية والبيئية والسلوك الاقتصادي والاجتماعي ودورات الأعمال التجارية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات الاستشارية لكافة الجهات.

وأخيراً، بما أن اقتصاد السوق الاجتماعي يعتبر نموذجاً متعدد الأوجه، يصعب على المواطن العادي التوصل إلى فهم كامل عملياته الاقتصادية والاجتماعية وارتباطاته البيئية، فإن تقديم أي فكر أو منهج جديد بما في ذلك تبني اقتصاد السوق الاجتماعي يتطلب دوراً مصاحباً وفاعلاً للإعلام في تحقيق الاتصال الفعال وتوفير المعلومات، يتصدى للمقاومة ضد التغيير والتي تعتبر تحدياً يتمثل في وعي أفراد المجتمع بمبررات التغيير وعملياته الاقتصادية والاجتماعية. وينبغي على الدولة تسهيل هذا الدور ودعمه بما يحقق مصلحة المجتمع، وخاصة في نشر الوعي بين أفراد المجتمع من خلال البرامج الإذاعية والتلفزيونية وشبكات التواصل الحديث، وتعزيز دور جمعيات ومؤسسات حماية المستهلك والمنتج والمحافظة على البيئة في التوعية وتوجيه المواطن نحو القضايا الأساسية والسلوك الاستهلاكي السليم وتوفير المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب.

دورة تدريبية في مجال الادارة المتكاملة لحشرة الأرضة بالحديدة

■ ،،الحديدة / سبأ

بدأت في الحديدة دورة تدريبية في مجال الإدارة المتكاملة لحشرة الأرضة التي تنظمها الهيئة العامة لتطوير تهامة وبتمويل من مشروع الدعم الفني الأوروبي للهيئة وتستمر على مدى أربعة أيام.

وتهدف الدورة التي يشارك فيها ١٥ مشاركا من الإدارة العامة للهيئة والمناطق الزراعية (الشمالية ،والجنوبية ،والوسطى) إلى تعريف المشاركين بأنواع هذه الحشرة وأضرارها في سهل تهامة وإكسابهم المهارات اللازمة للتعامل معها.

وأوضح مسئول البناء المؤسسي بالوحدة التنفيذية للمشروع محمد فتيني جمال أن هذه الدورة تأتي في إطار البرنامج التدريبي المعد من قبل الهيئة والوحدة التنفيذية بالمشروع لتدريب الكوادر العامة بالهيئة في مختلف المجالات والتخصصات من أجل تنمية قدراتها وتحسين أدائها المستقبلي.

اختتام فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بتحسين إنتاج ورعاية صحة الحيوان بذمار

■ ذمار /سبأ

اختتمت أمس بالمركز الوطني للتدريب الزراعي بالهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي فعاليات الدورة التدريبية الخاصة بتحسين إنتاج ورعاية صحة الحيوان والتي أقامها مشروع التنمية الريفية بمحافظة ذمار على مدى ١٤ يوماً بمشاركة ٩٠ مشاركاً ومشاركة من قادة إرشاد الثروة الحيوانية في الوحدات القروية التي يستهدفها المشروع.

وفي اختتام الدورة أشار رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للبحوث والإرشاد الزراعي الدكتور منصور العاقل إلى الدور الذي يضطلع به المرشدون الزراعيون في إيصال المعلومات والمعارف إلى المزارعين والإسهام في تعزيز المستوى المعيشي وتحسين الظروف الاقتصادية في الوطن.. وقال: "نعول على المرأة العاملة في مجال الإرشاد الزراعي كثيرا في نقل خبراتها إلى الميدان باعتبار أن نسبة ٧٠٪ من العاملين في الزراعة من النساء".

وأشار العاقل إلى دور المزارعين في تحسين المستوى الاقتصادي في البلد من خلال انتهاج سياسات قادرة على الحد من الاستيراد للمنتجات الزراعية.. مشدداً على أهمية أن يضطلع المرشدون الزراعيون بدورهم في رفع مستوى الوعي بين أوساط المزارعين وتزويدهم بالمعلومات والمعارف الهادفة إلى زيادة وتحسين الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي.

وكان مدير المنطقة الثانية بمشروع التنمية الريفية بالمشاركة بمحافظة ذمار المهندس صالح محمد ضيف الله ألقى كلمة أشار خلالها إلى الأنشطة والبرامج التي يتبناها المشروع والهادفة تحسين المستوى المعيشي للأسرة الريفية والدفع بالمجتمع نحو الاعتماد على الذات في إدارة الموارد والارتقاء بالنشاط الزراعي.. ولفت إلى التدخلات التي ينفذها المشروع في مجال الحد من الأمراض التي تصيب الثروة الحيوانية وبناء قدرات المرشدين الزراعيين ليتمكنوا من تقديم المشورات الصحيحة حول صحة الحيوان وزيادة الإنتاج.